

التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع العاشر لمجموعة عمل التجارة

انعقد الاجتماع العاشر لمجموعة عمل التجارة التابعة للكمسيك بنجاح في ٢ نوفمبر ٢٠١٧ في أنقرة، تركيا تحت عنوان المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". أجرت مجموعة عمل التجارة، أثناء الاجتماع، مداولات حول فكرة مقارنة السياسات تطوير مناطق اقتصادية خاصة فيما بين الدول الأعضاء. تولى مكتب تنسيق الكومسيك مهمة إرسال الوثيقة الصادرة وفقاً للنتائج الأساسية للتقرير البحثي المعد خصيصاً للاجتماع العاشر لمجموعة عمل التجارة التابعة للكمسيك والتي تحمل عنوان "المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" وردود الدول الأعضاء على الأسئلة الخاصة بالسياسات إلى جهات التنسيق التابعة لفريق الكومسيك العامل المعني بالتجارة. اتفق المشاركون في أثناء الاجتماع على التوصيات الخاصة بالسياسات والتي تضمنتها الوثيقة الصادرة عن الاجتماع. تشمل الوثيقة الحالية التوصيات الخاصة بالسياسات التي أبرزها الاجتماع.

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تصميم وتطوير مناطق اقتصادية خاصة تماشيًا مع الإستراتيجيات الوطنية الخاصة لضمان تكاملها مع الأهداف الوطنية للنمو الاقتصادي وأولويات القطاع الصناعي

تعد المناطق الاقتصادية الخاصة من الأدوات الهامة التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي الوطني والإقليمي وزيادة الدخل القومي. وفي الوقت الذي اتجهت فيه كثير من الدول في السنوات الأخيرة إلى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة لتعزيز أهداف التنمية الاقتصادية وتيسير فرص الاستثمار، يجب إرساء الأساس المنطقي الاقتصادي الذي يدعم تنفيذ برنامج المناطق الاقتصادية الخاصة المقترح لمكافحة العوامل الحالية التي تقيد من النمو والأداء الاقتصادي.

إن تتبع الأداء وملاحظة النجاح الذي حققته المناطق الاقتصادية الخاصة داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وعلى الصعيد العالمي يفيد كذلك بأن المناطق الاقتصادية الخاصة تتجه صوب تحقيق مزيد من النجاحات إن صيغت في شكل برنامج وصممت كعناصر منطقية للإستراتيجيات الاقتصادية القومية والإقليمية. ويتطلب هذا الأمر توضيحًا وقياسًا لأولويات الإستراتيجية الاقتصادية الخاصة التي حظت بالدعم الأفضل من المناطق الاقتصادية الخاصة على المستويين القومي والإقليمي، فضلاً عن حالة مثبتة بالأدلة فيما يتعلق بالأسباب التي تستدعي تكوين المناطق الاقتصادية الخاصة بصورة مناسبة من التدخل المتعلق بالسياسات.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: تعزيز الأداء الاقتصادي لبرامج المناطق الاقتصادية الخاصة من خلال تطوير إطار حوافر فريد - مالي وغير مالي - يجذب الاستثمارات ويعزز من بيئات الأعمال ذات الكفاءة والفاعلية

الأساس المنطقي:

تقليل الأعباء الإدارية من الأمور الحيوية لنجاح برنامج المناطق الاقتصادية الخاصة. يشار الآن إلى الحوافز غير المالية، التي تسهم في تيسير إنجاز الأعمال داخل المناطق الاقتصادية الخاصة، على أنها أكثر أهمية في الغالب للمستثمرين من

الحوافز المالية. ويوجه خاص، يمكن استخدام الحوافز غير المالية كأدوات ناجحة للغاية في تحسين مناخ العمل والاستثمار العام وفي زيادة "سهولة إنجاز الأعمال".

وفيما يتعلق بالحوافز المالية، يجب أن تركز على القطاعات والإستراتيجيات المستهدفة من قبل البرنامج المقترح للمناطق الاقتصادية ويجب عدم استخدامها كعامل مفاضلة بين المناطق التنافسية. ويجب أن يكون ثمة رابط واضح تمامًا بين الأولويات الاقتصادية القومية وقطاعات المجال المستهدفة الملائمة لبرنامج المناطق الاقتصادية الخاصة.

وحيثما أمكن، يمكن توحيد معايير إطار الحوافز على المستوى القومي لضمان ألا يؤدي التنافس بين المناطق داخل دولة واحدة إلى العمل وفق حزم غير مستدامة من الحوافز. ويمكن استخدام "الأحكام المنتهية بانتهاء مدة السريان/أحكام إعادة النظر" كآليات فاعلة لضمان تجنب برامج المناطق الاقتصادية الخاصة الضمانات غير المستدامة للحوافز المالية على المدى البعيد.

التوصية الثالثة المتعلقة بالسياسات: تعزيز الميزة التنافسية لبرامج المناطق الاقتصادية الخاصة من خلال الاستهداف الفعال للمواقع والقطاعات استنادًا إلى المعرفة القوية بالأولويات الاقتصادية القومية والميزات التنافسية الأساس المنطقي:

ويُحدد الخيار الصحيح للتركيز على الموقع (المواقع) والقطاعات لبرامج المناطق الاقتصادية الخاصة على أنه من عوامل النجاح الهامة التي تضمن الاستفادة الكاملة من الميزات التنافسية للدولة أو المنطقة أو الموقع.

ويجب أن يتضمن اختيار القطاعات مراعاة الميزات مثل القوة العاملة والمهارات ومستويات التدريب، بالإضافة إلى قرب وكفاءة موردي المواد والوصول إلى الأسواق المفضلة. ومن العناصر الرئيسية لنجاح هذا الأمر تحديد واختيار أكثر القطاعات ملاءمة استنادًا إلى المعرفة الاقتصادية القوية بأهداف السياسات الاقتصادية والأنشطة والميزات التنافسية الحالية التي من المقرر أن تضيف قيمة كبرى في سياق الرؤية والأساس المنطقي لتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة.

كما يتعين تطوير الإستراتيجيات المستشرفة للمستقبل لتحديد مسارات واضحة بهدف الارتقاء بسلاسل القيمة الصناعية وذلك بالاستعانة بالإستراتيجيات المعدة لتعزيز الروابط السابقة واللاحقة داخل الاقتصاد المحلي. ومن الأمور المهمة كذلك لبرنامج المناطق الاقتصادية الخاصة تيسير السياسات التكاملية مثل تطوير المهارات وإدارة سلاسل الإمداد الإقليمية لتعزيز تلك الروابط وجذب الاستثمارات المتزايدة.

وتمثل المواقع غير الجيدة أحد أكثر العوامل شيوعًا التي تصف ضعف الأداء داخل برامج المناطق الاقتصادية الخاصة، حيث يتم تحديدها أحيانًا دون أي اعتبارات اقتصادية أو فنية. ومن المعروف أن المناطق تحقق مزيدًا من النجاحات حينما تستفيد من الميزات التي كانت موجودة في السابق والتي تمثل منتجات التركيز، مثل وجود البنية الأساسية الحالية التي تتضمن الموانئ أو المطارات مما يسهم في توفير روابط دولية أو اعتبارات اقتصادية مثل الوصول إلى الأسواق والمواد الخام وسلاسل الإمداد.

التوصية الرابعة المتعلقة بالسياسات: وضع إطار عمل قانوني وتنظيمي فعال لإنشاء بيئة عمل اقتصادية "خاصة" تراعي وتكمل البيئة القانونية والتنظيمية الحالية

الأساس المنطقي:

من المقرر أن يميز الإطار القانوني والتنظيمي المناطق الاقتصادية الخاصة عن الاقتصاد المحلي وعليه، فإنه من المهم لإطار العمل واللوائح المرتبطة به تحديد كيفية حوكمة برنامج المناطق الاقتصادية الخاصة وطريقة جذب المستثمرين وتقديم الخدمات إليهم. ويجب كذلك تحديد إطار العمل المؤسسي والإداري من حيث دور الدوائر أو الوكالات الحكومية المختلفة ويجب مراعاة ما إذا كان يتعين إنشاء قانون خاص للمناطق الاقتصادية الخاصة، أو ما إذا كانت اللوائح أو التعديلات التشريعية أو القوانين أو الامتيازات التعاقدية قد توفر نفس الفوائد.

إن إنشاء بيئة عمل "خاصة" لا يعني تعويضًا عن مواطن الضعف في الاقتصاد ككل، ولكن يجب أن يتضمن تأسيس منطقة إقليمية إضافية توفر استثمارًا نفعيًا حقيقيًا وظروفًا تجارية ملائمة على أن ينشأ توافق مثالي بين هذه المنطقة والإستراتيجية التطلعية للدولة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي.

يجب كذلك مراعاة استيفاء متطلبات واحتياجات المستثمرين على النحو الأمثل وذلك من خلال الإطار القانوني والتنظيمي، وخصوصًا داخل القطاعات الخاصة المستهدفة وأي صعوبات قانونية يتعين تذليلها لجذب مزيد من الاستثمارات إلى الدولة. ويشمل ذلك إنشاء "سوق متكامل".

يجب كذلك مراعاة تحليل البيئة القانونية والتنظيمية الحالية بعناية، وذلك لضمان ألا يؤدي إطار المناطق الاقتصادية الخاصة المقترح إلى توتر أو معارضة إدارية أو زيادة التعقيدات. ويتمثل الغرض من إنشاء إطار مخصص للمناطق الاقتصادية الخاصة في تعزيز "سهولة إنجاز الأعمال" بوجه عام، ما يجعل زيادة التعقيدات عائقًا أمام الاستثمارات القادمة.

التوصية الخامسة المتعلقة بالسياسات: تكليف/تأسيس هيئة مستقلة للمناطق الاقتصادية الخاصة لتنظيم جميع الأمور المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة داخل الدولة ودعم برامج المناطق الاقتصادية الخاصة من خلال المشاركة الفعالة للجهات المعنية الرئيسية وتطوير مجموعات عمل للمناطق الاقتصادية الخاصة

الأساس المنطقي:

ثمة دواعي تستدعي تأسيس هيئة مستقلة للمناطق الاقتصادية الخاصة لتنظيم جميع الأمور المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة في الدول التي تتعدد فيها المناطق الاقتصادية الخاصة. وعليه، يجب تأسيس هيئة شاملة في الدول الأعضاء لتعزيز الخبرات الحالية وتقادي المخاطر المحتملة للهيئات المتعددة التي تتنافس مع بعضها البعض وتثير ارتباكًا وتخوفًا لدى المستثمرين. تساعد الهيئات المستقلة للمناطق الاقتصادية الخاصة في تعزيز استمرار واتساق السياسات على مستوى برامج المناطق الاقتصادية الخاصة، بالإضافة إلى إدارة العلاقة فيما بين الجهات الرقابية وجهات تشغيل وتطوير برامج

المناطق الاقتصادية الخاصة. وبرغم ذلك، يجب إيلاء العناية البالغة تجاه مدى المرونة التي يجب أن تتحلى بها الهيئة المستقلة على مستوى المناطق المختلفة، ويعتمد هذا الأمر جزئيًا على التركيز على القطاعات. ويتعين على الجهات الرقابية والتنظيمية أن تكون قادرة على التمييز، وذلك فيما يتعلق بالتعامل مع المناطق التي تركز على الخدمات المالية والتجارية مقارنة بالمناطق التي تركز على الأنشطة الأخرى مثل التصنيع أو الدعم اللوجستي. ويجب كذلك مراعاة إمكانية إدراج مهمة تحكيم قانوني على مستوى أو داخل المناطق الاقتصادية الخاصة.

علاوة على ذلك، يُعد الدعم المقدم من مجموعة متنوعة من الدوائر والوكالات الحكومية لبرنامج المناطق الاقتصادية الخاصة من العوامل الأساسية التي تسهم في تحقيق نجاح البرنامج. ويساعد الدعم التنفيذي المقدم لبرنامج المناطق الاقتصادية الخاصة في ضمان استيعاب ومعرفة جميع المعنيين في الحكومة بأن البرنامج يمثل أولوية تنفيذية وأن الإدارة الفعالة للبرنامج تمثل أولوية في حد ذاتها. إضافة إلى ذلك، قد يتعين على مختلف الدوائر و/أو الوكالات الحكومية الإسهام في أو التعهد بالمسؤوليات التشغيلية.

قد يكون تأسيس مجموعات عمل للمناطق الاقتصادية الخاصة من الأدوات الرئيسية التي تضمن الحصول على النطاق الكامل من المطالب والفرص التي يخلقها برنامج المناطق الاقتصادية الخاصة والتي تضمن كذلك الدعم الجانبي من قبل الجهات المعنية. ويمكن تشكيل مجموعات العمل الفعالة من فنيين حكوميين يتمتعون بخبرات عالية ولديهم معرفة متعمقة بالتحديات الاقتصادية التي تواجه الدولة، وبالسياسات والتشريعات ومشاريع التنمية الاقتصادية التي تديرها الدولة. ومن المحتمل كذلك أن تسهم مجموعات العمل هذه في توفير آلية مفيدة لإدارة العلاقة بين الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص من خلال المشاركة المباشرة لمؤسسات القطاع الخاص.

الأدوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات:

- **مجموعة عمل التجارة التابعة للكموسيك:** توصي مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة بتوضيح مجالات السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

- **تمويل مشاريع الكموسيك:** في إطار تمويل مشروع الكموسيك، يدعو مكتب تنسيق الكموسيك لاقتراح مشروعات كل عام. ومن خلال آلية تمويل مشروعات الكموسيك، يمكن للدول الأعضاء المشاركة بمجموعات العمل أن تقوم بتقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح مقدمة من مكتب تنسيق الكموسيك. فيما يتصل بمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من تمويل مشاريع الكموسيك؛ حيث قد يمول مكتب تنسيق الكموسيك مشاريع ناجحة في هذا المجال. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات والمواد/الوثائق التدريبية وغيرها.